IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/1107
6 تموز/يوليه 2023

توزيع عام
عربي
الأصل: الإنكليزية

رسالة مؤرخة 29 حزيران/يونيه 2023 وردت من البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى الوكالة

1- تلقَّت الأمانة مذكرة شفوية مؤرخة 29 حزيران/يونيه 2023 من البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى الوكالة.

2- وحسبما هو مطلوب، تُعمَّم طيَّه المذكرة الشفوية وملحقها لكي تطَّلع عليهما جميع الدول الأعضاء.

البعثة الدائمة لأوكرانيا
لدى المنظمات الدولية
في فيينا

فيينا، 29 حزيران/يونيه 2023

الرقم: 4131/36-197-76197

تهدي البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى المنظمات الدولية في فيينا أطيب تحياتها لأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويشـــرّفها أن تنقل إليها "نداء المجلس الأعلى لأوكرانيا إلى الأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شـــمال الأطلســـي، ومجلس أوروبا وجمعياتها البرلمانية، وبرلمانات الدول الأجنبية وحكوماتها بشـــأن منع وقوع كارثة نووية في محطة زابوريجيا للقوى النووية ومكافحة الابتزاز النووي الذي يمارســـه الاتحاد الروســـي – الدولة الإرهابية الحائزة لأســـلحة نووية"، وهو نداء اعتمده البرلمان الأوكراني بموجب قراره المؤرخ 28 حزيران/يونيه 2023.

وترجو البعثة الدائمة لأوكرانيا من أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تعمِّم هذه المذكرة الشفوية وملحقها على وجه السرعة كنشرة إعلامية على جميع الدول الأعضاء في الوكالة.

وتغتنم البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى المنظمات الدولية في فيينا هذه الفرصـــة لتعرب مجدداً للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أسمى آيات تقديرها.

المرفق: 3 صفحات

[التوقيع] [الختم]

أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

ترجمة غير رسمية من اللغة الأوكرانية

نداء
المجلس الأعلى لأوكرانيا
إلى الأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومجلس أوروبا وجمعياتها البرلمانية، وبرلمانات الدول الأجنبية وحكوماتها بشأن منع وقوع كارثة نووية في محطة زابوريجيا للقوى النووية ومكافحة الابتزاز النووي الذي يمارسه الاتحاد الروسي - الدولة الإرهابية الحائزة لأسلحة نووية

إن المجلس الأعلى لأوكرانيا،

إذ يعرب عن امتنانه للمجتمع الدولي لدعمه أوكرانيا في مواجهة العدوان المسلح الكاسح الذي يشنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا وللمساعدة الشاملة التي يوفِّرها لدولتنا ولمواطنيها،

ويشدِّد على أن الشعب الأوكراني عانى في السابق عواقب أكبر كارثة من صنع الإنسان شهدها القرن العشرون، وهي انفجار محطة تشرنوبل للقوى النووية (المشار إليها فيما يلي باسم "محطة تشرنوبل")،

ويشدِّد على أن الدولة الإرهابية الحائزة لأسلحة نووية لم تُقدِم فقط خلال عام 2022 على احتلال محمية تشرنوبل الإيكولوجية الإشعاعية للمحيط الحيوي التي أُنشئت للتغلب على الكارثة البيئية التكنوجينية في محطة تشرنوبل، بل أقدمت أيضاً - للمرة الأولى في تاريخ البشرية، وفي انتهاك لمبادئ ومعايير القانون الدولي المعترف بها عموماً وللأعراف والمعايير المتعلقة بالأمان النووي والأمان الإشعاعي - على الاستيلاء على محطة زابوريجيا للقوى النووية (المشار إليها فيما يلي باسم "محطة زابوريجيا") التي تمثِّل أكبر محطة للقوى النووية في أوروبا وعلى تلغيمها، مع الإشارة إلى أن الدولة المعتدية تستخدم محطة زابوريجيا اليوم كقاعدة عسكرية وأن موظفِي المحطة الأوكرانيين يخضعون للضغوط وللتعذيب على يد المحتلين،

ويرحب بالقرار رقم 2506 الصادر في 22 حزيران/يونيه 2023 عن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والمعنون "العواقب السياسية للحرب العدوانية التي يشنها الاتحاد الروسي على أوكرانيا"، وهو قرار أعربت فيه الجمعية البرلمانية عن قلقها الشديد إزاء التهديدات المهينة باستخدام السلاح النووي التي تسوقها قيادة الاتحاد الروسي، وإزاء استغلال احتلال محطة زابوريجيا لابتزاز أوكرانيا والعالم الحر أجمع بالسلاح النووي، خلافاً لاتفاقية الأمان النووي ونظام ضمانات الوكالة،

ويعرب عن قلقه إزاء قيام الاتحاد الروسي بالتخطيط لعمل إرهابي أو إزاء تسببه عمداً بحادث في محطة زابوريجيا، مما سيحدِث المزيد من التصعيد في الحرب وسيؤدي إلى تسربات إشعاعية ذات عواقب كارثية لا في أوروبا فقط، بل في العالم كله أيضاً،

ويشير إلى أن المحتلين الروس يتجاهلون مطلب المجتمع الدولي بالانسحاب من محطة زابوريجيا وتمكين أوكرانيا من استعادة سيطرتها على جميع المرافق النووية الموجودة ضمن الحدود الأوكرانية المعترف بها دولياً، وذلك بصفتها المالك المشروع لهذه المرافق،

وإذ يذكِّر بأن تدمير سدّ محطة كاخوفكا للقوى الهيدروكهربائية، التي سُمِّيَت تيمناً بالوزير بيتر ستيبانوفيش نيبوروجني، هو عمل من أعمال الإرهاب التكنوجيني والبيئي خطَّطت له الدولة الإرهابية الحائزة لأسلحة نووية ونفَّذته عمداً، وأن هذا العمل يزيد إلى حد بعيد من خطر وقوع حادثة نووية في محطة زابوريجيا بسبب التراجع الكبير في منسوب المياه في خزان كاخوفكا ومبردات الأحواض المستخدمة للاحتياجات التشغيلية في محطة زابوريجيا،

ويدين الأفعال غير المشروعة التي ينفِّذها المحتلون الروس لمنع وضع وحدة الطاقة رقم 5 التابعة لمحطة زابوريجيا في حالة "إغلاق بارد"، مما قد يؤدي إلى كارثة بيئية وإنسانية نتيجةً لانبعاث الإشعاعات لا في أوكرانيا فقط، بل أيضاً في منطقة البحر الأسود وأوروبا، وهو أمر قد تترتب عليه عواقب يُحتمل أن تكون أشد من تلك التي ترتبت على حادث محطة تشرنوبل وحادث مفاعل الوحدة 1 في محطة فوكوشيما،

ويذكِّر بأن أوكرانيا، التي تخلَّت عن ثالث أكبر ترسانة نووية في العالم وانضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بصفتها دولة غير حائزة لأسلحة نووية، وفت ولا تزال تفي بالتزاماتها الدولية بصدق وأمانة منذ كل تلك السنين،

ويشدِّد مجدداً على ما تبديه الدولة المعتدية من تجاهل سافر وغير مسؤول للأعراف والمعايير الدولية المتعلقة بالأمان النووي والأمان الإشعاعي، ولا سيما تلغيم محطة زابوريجيا وإضفاء الطابع العسكري عليها، وهما فعلان يمكن أن يتسببا بحادثة نووية مميتة في أكبر محطة للقوى النووية في أوروبا،

ويشير إلى البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949، المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول) والمعتمد في 8 حزيران/يونيه 1977، الذي يقضي بأن تميّز أطراف النزاع، في جميع الأوقات، بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، مما يعني أن المنشآت والهياكل التي تمثِّل خطراً (مثل السدود ومحطات القوى النووية) يجب ألا تكون محلاً للهجوم، حتى لو كانت أهدافاً عسكرية، إذا كان من شأن الهجوم أن يتسبب في انطلاق قوى خطرة من هذه المنشآت أو الهياكل، مما يؤدي إلى وقوع خسائر فادحة بين السكان المدنيين،

ويشير إلى أحكام القانون الدولي الإنساني التي تفيد بأن الدولة المحتلة تُعَدُّ مسؤولة عن كل شيء يحصل في الأراضي المحتلة مؤقتاً الموجودة تحت سيطرتها الفعلية،

ويشدِّد على أن وضع سياسة دولية مسؤولة وفعالة في مجال الأمن النووي، تشمل تطبيق آلية عقوبات على الدول التي تنتهك قواعد الأمن النووي والسيطرة الفعالة على انتشار التكنولوجيات النووية وشراء اليورانيوم المثرى، هو عامل حاسم لوجود المجتمع الدولي في حد ذاته،

ويضع في الاعتبار القرار رقم IX–2502 الصادر في 15 آب/أغسطس 2022 عن المجلس الأعلى لأوكرانيا فيما يخص "نداء المجلس الأعلى لأوكرانيا إلى الأمم المتحدة، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبرلمانات وحكومات الدول الأعضاء فيها، بشأن إدانة أعمال الإرهاب النووي التي ترتكبها دولة الاتحاد الروسي المعتدية في محطة زابوريجيا للقوى النووية، في مدينة إينيرهودار، في إقليم زابوريجيا بأوكرانيا"، والقرار رقم IX-076 الصادر في 2 أيار/مايو 2023 عن المجلس الأعلى لأوكرانيا بشأن "نداء المجلس الأعلى لأوكرانيا إلى برلمانات البلدان الأجنبية، والبرلمان الأوروبي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأعضاء فيها، فيما يتعلق باتخاذ تدابير للحد من التعاون مع الاتحاد الروسي في مجال الطاقة النووية، وفرض عقوبات على شركات ومنظمات عاملة في دوائر الصناعة النووية الروسية"،

يدعو باسم الشعب الأوكراني:

الأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاتحاد الأوروبي، والبلدان التابعة لمجموعة الدول السبع، وبرلمانات البلدان الأجنبية وحكوماتها إلى التنديد بشدة باحتلال الاتحاد الروسي الطويل الأجل لمحطة زابوريجيا والأراضي المجاورة لها وإضفائه الطابع العسكري عليها واستخدامها لابتزاز أوكرانيا والعالم الحر بالسلاح النووي؛

والمجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير شاملة وفورية لمنع وقوع كارثة نووية في محطة زابوريجيا، بما يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، فرض عقوبات صارمة ومعزَّزة على الصناعة النووية الروسية والمجمع الصناعي العسكري الروسي؛

والمجتمع الدولي إلى تصنيف الاتحاد الروسي كدولة راعية للإرهاب، والشركات العسكرية الخاصة التي يموِّلها كمنظمات إرهابية، وإلى ضمان تحميل الاتحاد الروسي وقيادته عواقب سياسية واقتصادية وقانونية حتمية عن جميع جرائم الحرب وغيرها من الأفعال غير المشروعة المرتكبة؛

والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى تقديم تقييم موضوعي للأفعال الجرمية للاتحاد الروسي، بما يشمل إضفاء الطابع العسكري على محطة زابوريجيا وتلغيمها، وهما عملان يندرجان فعلاً في فئة أعمال الإرهاب النووي ويمثِّلان انتهاكاً جسيماً لأحكام القانون الدولي المتعلقة بالأمان النووي والمبادئ الأساسية السبعة للوكالة في مجال الأمان والأمن النوويين، وإلى اتخاذ تدابير شاملة لمنع وقوع حادثة نووية في محطة زابوريجيا؛

والمجتمع الدولي إلى الاستمرار في زيادة وتعزيز المساعدة العسكرية والمالية والإنسانية الضرورية التي يوفِّرها لأوكرانيا لحماية السكان المدنيين وتدعيم قدرات أوكرانيا في مجال الوقاية من المواد المشعة والكيميائية والبيولوجية والنووية، وإلى ضمان استعادة وحدة أراضي أوكرانيا بأكملها ضمن الحدود الوطنية المعترف بها دولياً؛

والبلدان التابعة لمجموعة الدول السبع، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبرلمانات البلدان الأجنبية وحكوماتها إلى المشاركة في وضع آليات فعالة لضمان السلام والأمن في أوروبا؛

وبرلمانات وحكومات الدول الأجنبية التي لم تتخذ بعد قراراً بشأن العدوان المسلح للاتحاد الروسي على أوكرانيا أو التي تتخذ موقفاً حيادياً منه، وكذلك الدول التي لا تزال تتعاون مع الاتحاد الروسي حتى اليوم، إلى عدم التواطؤ في جرائم الحرب التي ترتكبها الدولة المعتدية.